ولا حرج، فهو مشطوب تماما كما لو كان شعبنا لم يعش يوما في فلسطين عام ٤٨.

وبإختصار لقد سقطت كل الاقنعة حتى من وجهة نظر غالبية شعبنا عن وجه المشروع التسووي وحلقته الأخيرة اتفاق اوسلو – القاهرة، اذ بينما يوجد أساس منطقي للافتراض ان النسبة الساحقة لشعبنا في الشتات تدين الاتفاق، ذلك أنه في التحليل الأخير لا يشملها وغير متاح سوى لبعد المستلزمين العودة، فأن حوالي ٤٠٪ فقط في الداخل يؤيدون، حسب استطلاع كانون ثان، قسم من هؤلاء يفتشون عن فرص لتغيير الواقع أكثر منهم يؤيدون مضامين الاتفاق. وهذه ورقة تحريضية قوية في أيدي الاتجاهات المناهضة تستوجب حملة تعبوية منظمة وعلى أوسع نطاق ويمكن أن تلمس أيضا التفسخ داخل صفوف فتح، هذا الفصيل المناضل الذي كان القطاع الرئيسي في الثورة المعاصرة الى ما قبل سقوط قيادته في المشروع الامريكي – الاسرائيلي التصفوي فالتناقضات يعلو صوتها سواء داخل صفوف القياده ، اذ أن أقلية فقط تلتف حول بونابرت فلسطين، أى عرفات، الذي يتخذ القرارات متفردا وسط تحفظ البعض وغياب البعض الاخر، ليس داخل اللجنة المركزية لفتح فقط بل واللجنه التنفيذيه للمنظمة أيضا فالأغلبية لا تريد ربط اسمها بما يحدث او سواء بين زعامات واجنحة فتح في الداخل التي وصلت حد الإستقالات العلنية والتصفيات والتشقق والتمرد وتعيين قيادات لا باع نضالي لها، كل ذلك في اطار تحول فتح لحزب علني. ان هذه مأساة في ذاتها، فان تتحول حركة فتح الشجاعة والتضحوية على امتداد ربع قرن، الى مجرد مكاتب وشلل متنافسة تحت عين وبصر الاحتلال بينما هذا الاخير جاثم على صدر شعبنا وأرضنا، هي طعنة قوية في ظهر الثورة. ناهيكم عن تنامي الشروخ بين أطراف المعسكر الفلسطيني المفاوض، فالشافي وحنان ابتعدا وكذا أبو الشريف، وهم ونظرائهم يعتبرون اتفاق القاهرة تصفويا، بينما حزب الشعب يقاطع المفاوضات وشيء قريب من ذلك حزب فدا وكلهم ينتقدون ادارة دفة المفاوضات وآلية اتخاذ القرار الفلسطيني... الى درجة اقترابهم من اعلان الطلاق مع المجرى التصفوي وترسمهم طريقا وسطا بين المسار العرفاتي والمسار المناهض ويضاف لذلك تخاوف البرجوازية الاقتصادية والانتلجنسيا المحلية من هيمنة بيروقراطية الخارج وتفردها بكعكة الحكم الذاتي بل وتقدم مصالح البرجوازية الانتاجية قربانا على مذبح التبعية للامبريالية واسرائيل على غرار ما حصل في فترة الانفتاح السادات في مصر. ومن جهة اخرى ثمة تناقض بين الموقف السوري والعرض الاسرائيلي علاوة على انتقاد سوريا لسياسة عرفات. فسوريا دولة وهي لا تتعجل التسوية الا بقدر تنفيذ القرار ٢٤٢